

خلال زيارة وفد برلماني للجامعة الإسلامية

د. بحر: التشريعي أقر 52 قانونا تلبي احتياجات المجتمع وتعزز المقاومة وتحافظ على الثوابت



كما تم طرح تأسيس مركز تحكيم تابع للجامعة الإسلامية ووضع الأسس والأنظمة اللازمة لذلك اسوة بباقي الجامعات في الدول العربية الشقيقة، وفي ختام اللقاء دعا بحر رئاسة الجامعة وعمداء الكليات لزيارة المجلس التشريعي للاطلاع على انجازات وعمل المجلس التشريعي.

كما زار الوفد البرلماني عدة كليات بالجامعة منها الآداب، أصول الدين، الشريعة والقانون، وذلك لتقديم التهنية للعمداء الجدد بمناسبة توليهم مناصبهم.

ولجان المجلس من أجل الاستفادة من امكانيات الجامعة بهدف تطوير العمل التشريعي، كما أعرب عن استعداد المجلس لتلقي أي مقترحات تخص قانون التعليم العالي لعام 1998.

وفي هذا الإطار طرح النائب المستشار محمد فرج الغول رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية أهمية التعاون بين المجلس وكلية الشريعة والقانون وذلك بتوجيه أبحاث طلبة الدراسات العليا نحو تطوير التشريعات وخدمة المواطن والمجتمع.

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المجلس التشريعي أصدر 52 قانونا لبت احتياجات المجتمع وعززت المقاومة وحافظت على الثوابت، جاء ذلك خلال زيارة وفد برلماني برئاسة د. بحر للجامعة الإسلامية لتهنئة رئيس الجامعة الدكتور عادل عوض الله بمنصبه الجديد.

وأكد بحر دعم المجلس التشريعي لمؤسسات التعليم العالي، مؤكدا على ضرورة التعاون المشترك بين الجامعة



د. دويك خلال استقباله لنادي الشجاعة الرياضي في مدينة الخليل

آفاق

ماجد أحمد أبو مراد

الرئيس.. محبط، متعب، يائس

الوضع الطبيعي أن يكون رئيس الجمهورية أو البلاد بأفضل أحواله النفسية والاجتماعية والعقلية، وهذا ينعكس على أوضاع البلاد بشكل إيجابي بلا شك، لكن حينما يكون رئيس البلاد محبط تارة، وتارة أخرى قد أصابه اليأس والقنوط، وتارة ثالثة متعب، فماذا تنتظرون، وماذا ينتظر منه الشعب الذي يعاني الأمرين منذ سنين.

رئيسنا تجاوز الثمانين من عمره وغير أنه ما زال مصرا على إدارة شؤون البلاد على الرغم من عمره وتعبه ويأسه واحباطه الذي عبر عنه غير مرة، هذا هو حال السيد الرئيس، أما حال شعبنا فالصورة مغايرة تماما، الشعب لا يعاني من الشيخوخة، بل يتمتع بالشباب والحيوية والقوة والفتوة، وينتظر رئيسا فخورا بشعبه حتى نسير جميعا نحو الحرية والاستقلال، شعبنا لا ينتظر من يزيد معاناته.

بلادنا مقدسة ومباركة، وشعبنا مؤمن وقوي، ومجتمعنا شاب ويرفض أشكال اليأس والإحباط كافة، وعلى القيادة ان تكون عند حسن ظن شعبها بها، لا أن تزرع الإحباط في كل مكان، وتوزع اليأس على الناس في كل زمان، القيادة مهمتها رفع معنويات المواطنين والأخذ بأيديهم نحو بر الأمان، وليس العكس.

حاليا في فلسطين مخالف للأعراف والنواميس الاجتماعية والسياسية السائدة، لهذا نجد التناقض واضح بين القيادة والشعب، لأن القيادة في الأصل ليست أهلا لقيادة شعبها الذي يتسلح بالصبر والايمن والثقة بحقه وعدالة قضيته، وبالتالي من الواجب علينا أن نسعى نحو قيادة أفضل وأكثر إدراكا للمعاناة والمشاكل التي يعانيها الشعب سواء في جناحي الوطن السليب أو في الشتات والمهجر.

نحن بحاجة للسير سريعا نحو تغيير الأوضاع السياسية والرئاسية في البلاد فلا يعقل أن نبقي مكبلين بقيود العجز الناجم عن عجز عاجز سياسيا، قد عجز عن توفير مقومات الحياة الأساسية لشعبه، بالإضافة لفشل مساره السياسي ونهجه التفاوضي، لطالما كتبنا مشجعين على سياسة إعطاء الفرصة، ومنح الوقت لعله يكون علاجا لما نحن فيه، ولكن الواضح بلا ريب ولا غش، أن القوم لا يعنيه الوطن، وتحديدًا ليسوا معنيين بغزة ولا بأهلها ومعاناتهم، ولا يقيمون وزنا لأهات أصحاب البيوت المهدمة وذوي الشهداء، لذا وجب البحث عن البديل.

والبديل أن تسعى غزة نحو تقليع أشواكها بيدها، وتخليص أهلها من القيود المفروضة عليها، من الواجب الوطني والقومي أن تمضي غزة نحو مصير أفضل لأبنائها وشعبها الذي أرهقته ظلمات بني القري، أن الأوان كي تعيش غزة شيء من الرفاه أو على الأقل أن تتنفس الصعداء، كما عشنا أيام الحرب والجرح والمعاناة خلال السنوات الأخيرة، علينا أن نمضي لإيجاد حلول غير تقليدية لأزمات القطاع وكل فلسطين.

غزة تستحق الحياة بعيدا عن مقولات الانفصال وادعاء شذمة الشعب والوطن، وبعيدا عن ادعاء البعض الإضرار بوحدة القرار الوطني، انفتاح غزة على العالم إن حدث لا يعني بأي حال من الأحوال الانفصال عن الضفة الغربية وبقية فلسطين، إنني أدعو للبحث في كل المسارات ومع كل الجهات لأجل إخراج غزة من أزمتها المتراكمة ولن يكون هذا على حساب الوطن، فحينما تنتهي الظروف والإرادة السياسية وتزول حالة الإحباط لدى فريق رام الله ستجدون غزة جاهزة للالتزام مع الضفة وستشكل رافعة لها.



سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps

خلال الحفل الختامي للمخيمات الصيفية المقدسية

د. بحر: القدس جوهر القضية الفلسطينية والقضية المركزية للأمة

03 <<<



النائب المصري :

يلتقي بالطلبة
المتفوقين في
الثانوية العامة



التشريعي:

الأونروا تحولت إلى أداة للضغط
على شعبنا

5-4 <<<

رئاسة التشريعي تدعو الجامعة
العربية ومنظمة التعاون الإسلامي
والبرلمانات الأوروبية للتدخل لحل
أزمة الأونروا

02 <<<

لجنة الرقابة تلتقي النائب العام

عقدت لجنة الرقابة وحقوق الانسان
والحريات العامة في المجلس
التشريعي اجتماع مع النائب العام
اسماعيل جبر، بحضور رئيس اللجنة
النائب يحيى العبادسة، والنائب هدى
نعيم، والنائب عبد الرحمن الجمل،
وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ
المدهون.

وافتح النائب العبادسة الجلسة مرحبا
بالنائب العام وثنى الدور الكبير الذي
تقوم به النيابة العامة في اقرار
الحقوق لأصحابها وتطبيق القانون
على الجميع بدون استثناء، ومبينا
أن هذه الجلسة تأتي في إطار تعزيز

02 <<<

اللجنة الاقتصادية ..

تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة
المالية

06 <<<

لجنة الرقابة ..

تعقد جلسة استماع لمسؤولين
من سلطة الطاقة ووزارة المالية
وشركة توزيع الكهرباء

02 <<<

في برقيات منفصلة بحر يدعو الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والبرلمانات الأوروبية للتدخل لحل أزمة الأونروا

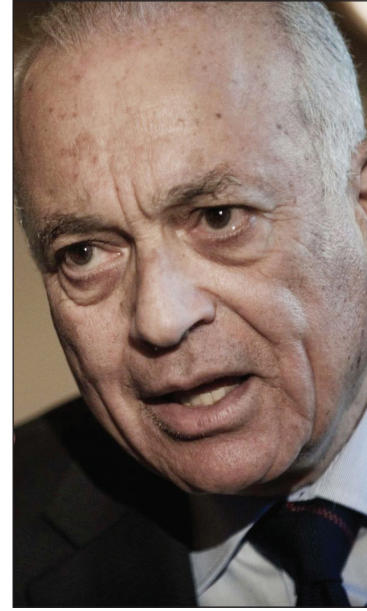
إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني وتسوق الأوضاع الإنسانية والصحية والتعليمية نحو مزيد من التردّي، كما أنها تؤدي إلى انتشار الجهل والبطالة وزيادة الجريمة والتطرف الذي يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين. ونوه بحر إلى أن تقليص خدمات "الأونروا" يشكل مخالفة واضحة وصريحة لقرارات الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات اللجوء وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعا بحر في برقياته الأمناء العامون لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ورؤساء البرلمانات الأوروبية للتدخل العاجل وطرح قضية أزمة الأونروا على أجندة مؤسساتهم وبرلماناتهم، والعمل على تكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع الدول المانحة للأونروا من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية للتغلب على مشكلة العجز المالي في موازنة الأونروا، والحيلولة دون حصول تداعيات كارثية على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي.



د. إياد مدني



د. أحمد بحر



د. نبيل العربي

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني في برقيات منفصلة أمين عام جامعة الدول العربية د. نبيل العربي، وأمين عام منظمة التعاون الإسلامي، إياد مدني، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والبرلمانات الأوروبية للتدخل لإيجاد حل مناسب وعاجل لأزمة الأونروا للحيلولة دون تقليص خدماتها.

وقال بحر في نص البرقية المرسلة إن "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" "الأونروا" هي المنظمة الدولية المخولة والمعنية بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين طبقا للتفويض الأممي الدولي الممنوح لها في القرار 302 للعام 1949م وذلك حتى عودة اللاجئين إلى ديارهم".

وأكد بحر أن القرارات التي أعلنت "الأونروا" نيتها اتخاذها بشأن تقليص خدماتها المقدمة للاجئين، ومن بينها احتمال تأجيل بدء العام الدراسي للعام 2015م لقراءة نصف مليون طالب فلسطيني، تعتبر جريمة كبرى تؤدي

النائب الغول:

الدعوة لعقد جلسة للمجلس الوطني أمر حزبي ومشبوه لتنفيذ أجندة عباس وتمثل انقلاب على التوافق

وصف النائب المستشار محمد فرج الغول الدعوة لعقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني بأنها دعوة حزبية ومشبوهة وتأتي لتنفيذ أجندة عباس، مضيفاً أن نقبل بها بأي حال أي الأحوال لأنها تمثل دعوة لانقلاب على التوافق.

وشدد النائب الغول في تصريح صحفي أصدره أمس الأول أن هذه الدعوة تعتبر انقلاب على التوافق الوطني وخاصة اتفاق القاهرة الذي نص على عقد المجلس الوطني من خلال الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعادة صياغة النظام الانتخابي للمجلس وتشكيل المجلس وأماكن انعقاده بحيث يسمح للجميع بالمشاركة إلى جانب الاتفاق على برنامج وجدول أعمال جلسات المجلس. وأشار الغول لأن الجلسة المنوي عقدها تتناقض مع اتفاق القاهرة وهي دعوة للمجلس الوطني بالتشكيكة التي يريدها عباس على الرغم من كونها تشكيكية هلامية، موضحاً بأن عدد أعضاء المجلس الوطني غير معروف بشكل دقيق.

وبيّن النائب الغول بأن تحديد انعقاد الجلسة في رام الله يأتي بهدف تمرير خطة خبيثة من عباس لأنه يعلم أن أكثر من ثلاث أرباع أعضاء المجلس لا يستطيع الحضور في ذلك المكان، مشيراً إلى أن النظام الداخلي للمنظمة ينص على عقد المجلس الوطني في القدس أو غزة في أي مكان آخر يتم التوافق عليه. ونوه لأن تغيير سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية خلال اجتماع المجلس لم يتم التوافق عليه، موضحاً بأن المطلوب هو تشكيل مجلس وطني متكامل على أسس وطنية شاملة تجمع الكل الفلسطيني ليتم تجديد الشرعية للمجلس الوطني ومن ثم التوجه لانتخاب اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية للمنظمة.

وأكد بأن السيد محمود عباس منتهي الولاية وهو مستمر بمخالفة التوافق الوطني وقانون منظمة التحرير، مبيناً بأن المنظمة أصبحت مؤسسة مهترئة ومنتهية الولاية والصلاحيّة وأعضائها معظمهم انتهت ولايتهم وبعضهم ماتوا.

وأشار لأن الدعوة التي سيتم توجيهها لحضور الاجتماع ستكون غير دستورية وغير قانونية على اعتبار أنها تأتي من خارج الإطار القيادي للمنظمة كما هي خارجة عن التوافق والقانون الفلسطيني وبالتالي فهي دعوة منعقدة أصلاً وغير شرعية.

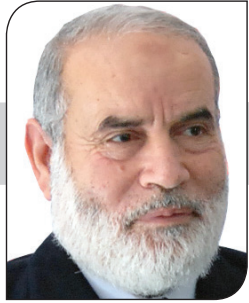
لجنة الرقابة تلتقي النائب العام



كما تطرق النائب العام الى واقع ادارة التفيتيش القضائي والمكتب الفني والاجراءات المتبعة للتعامل مع المحررات وأدوات الجرائم، وعرض الاجراءات القانونية المتبعة أثناء عمليات الحجز والتوقيف. وفي ختام اللقاء قدم النواب جملة من التوصيات للنائب العام للأخذ بها، حيث ومنها العمل على وضع إطار قانوني وفق معايير محددة لإجراء المصالحات بين المتهمين بما يرسى قواعد العدالة على الجميع ودون تمييز، بالإضافة لتفعيل دائرة التفيتيش لدى مكتب النائب العام.

وأهم المعوقات التي تعيق عملها وتطورها لا سيما في ظل الحصار وغياب الموازنات التشغيلية التي من المفترض أن تتسلمها النيابة العامة بشكل دوري. بدوره استعرض النائب العام طبيعة العمل بالنيابة العامة كما طرح بعض القضايا الفنية التي تعيق عمله مثل المعوقات المتعلقة بتنفيذ احكام الاعدام، ملفتا إلى مخاطبات النيابة لوزارة العدل لعمل اللازم للمصادقة على أحكام الاعدام من قبل الرئيس تمهيدا لتنفيذها، الأمر الذي تعيقه مؤسسة الرئاسة في رام الله.

عقدت لجنة الرقابة وحقوق الانسان والحريات العامة في المجلس التشريعي اجتماع مع النائب العام اسماعيل جبر، بحضور رئيس اللجنة النائب يحيى العبادسة، والنائب هدى نعيم، والنائب عبد الرحمن الجمل، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون. وافتتح النائب العبادسة الجلسة مرحبا بالنائب العام وثنما الدور الكبير الذي تقوم به النيابة العامة في اقرار الحقوق لأصحابها وتطبيق القانون على الجميع بدون استثناء، ومبيناً أن هذه الجلسة تأتي في إطار تعزيز التواصل والتعرف على انجازات النيابة العامة



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

في الذكرى السادسة والأربعين لحرق منبر الأقصى

بين يدي الذكرى السنوية السادسة والأربعين لإحراق منبر المسجد الأقصى المبارك المعروف باسم منبر صلاح الدين - الذي أمر ببنائه السلطان نور الدين محمود زكي سنة 563 هـ ليضعه في المسجد الأقصى بعد أن يقوم بفتح المدينة، وتم نقله إلى القدس بعد فتحها على يد صلاح الدين الأيوبي - حديث أليم عن الوضع المتردي الذي تعيشه مدينة القدس، والمعاناة التي تنتشب أظفارها في قلوب أهلها الصامدين، ودور الأمة العربية والإسلامية في توفير أشكال الدعم والنصرة لها في مواجهة المخططات والممارسات الصهيونية. تهويد مستمر ومبرمج، واستيطان مسعور يلتهم الأرض يوما بعد يوم، ونزع للمدينة المقدسة عن طابعها العربي والإسلامي، وحرب منهجية ضد المقدسات وحفر للأنفاق تحت أساسات المسجد الأقصى، وإقامة متاحف توراتية، وإبعاد متواصل للرموز المقدسية عن مدينتهم ومسقط رأسهم بحجج أوهى من بيت العنكبوت، وهدم منازل ومنشآت ومحلات تجارية لأهالي المدينة الصامدين، ويد صهيونية مجرمة أشد ما تكون انفلاتا من عقالها وتمارس ما يحلو لها من جرائم وموبقات، وتنفذ ما تنشأ من سياسات، دون أي رادع سياسي أو قانوني أو قيمى أو إنساني.

تلك أبسط وصفة لحال المدينة المقدسة اليوم في ظل المخططات والممارسات الصهيونية التي تحاول مسابقة الزمن وحسم المعركة ضد القدس وأهلها في أقرب وقت ممكن في ظل غفلة فلسطينية وعربية وإسلامية واضحة وتآمر دولي منقطع النظير. في مقابل ذلك، تعيش القدس إهمالا تاما وتجاهلا كاملا من قبل السلطة الفلسطينية عبر إبعادها عن صدارة العمل والمتابعة السياسية ووضعها في ذيل قائمة الأجندة الرسمية والعملية.

ولم يكن الوضع العربي الرسمي أفضل حالا، فقد أضحت القدس مادة دسمة للشعارات العربية الرسمية المستهلكة التي تتزين بها لقاءات ومؤتمرات القادة والزعماء العرب، فيما يواصل الاحتلال مخططاته لالتهم ما تبقى من القدس وخنق أهلها وتحويلهم إلى مجرد أقلية ملاحقة في مدينتهم المقدسة.

وهكذا تواطأ الخذلان الفلسطيني والعربي الرسمي على طعن المدينة المقدسة في العمق والصميم، وتركهم يواجهون مصيرهم في مواجهة العنصرية الصهيونية دون أي دعم أو إسناد عربي حقيقي.

من هنا فإن شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية يقفون اليوم أمام محك تاريخي خطير، فإما امتشاق زمام المبادرة والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، أو الفشل في اختبار التحدي الوجودي أمام الاحتلال الصهيوني.

فلا مناص من الاستجابة للتحديات الماثلة بما يقودنا إلى ضرورة تحشيد الموقف الفلسطيني الشعبي والفصائلي في إطار العمل لنصرة القدس وأهلها، والاستمرار في مقاومة الاحتلال وفق ما قرره الميثاق والشرائع الدولية، بمواصلة الاستمرار في خوض المعركة الشعبية والقانونية ضد سياسات وجرائم الاحتلال بالتنسيق مع المؤسسات الحقوقية عربيا وإسلاميا ودوليا.

إن حاجتنا اليوم أشد ما تكون مساسا إلى موقف فلسطيني موحد يمنح الفرصة والغطاء المناسبين للمقاومة كي تلعب دورها المأمول وتؤدي عملها المرتجى في ظل دعم سياسي وإعلامي ومادي عربي وإسلامي، ولو بالحد الأدنى، بهدف إنقاذ القدس وحماية أهلها ومقدساتها قبل فوات الأوان، فالقدس أمانة، والتاريخ لا يرحم المقصرين والمتخاذلين على السواء.

ولا نضيف جديدا بالتأكيد على أن الخطر الداهم الذي يحيق بالقدس وأهلها ومقدساتها يوجب على الأمة، رسميا وشعبيا، الوقوف عند مسؤولياتها الكبرى، فلا عذر لأحد حين يخلص الصهاينة إلى القدس والمسجد الأقصى وفيه عرق ينبض، ولا مناص من حملة عربية وإسلامية عاجلة لإنقاذ القدس والأقصى من الخطر الصهيوني.

إن ثقتنا بالله في انتصارنا على العدو الصهيوني وتحرير الأرض والأقصى والمقدسات ليس لها حدود، ولن يطول اليوم الذي يسعد فيه شعبنا وأمتنا ببشريات الانتصار وإشراقات اندحار العدوان وسقوط الاحتلال، فالله ناصر عباده المؤمنين، ولن يخذل الله قلوبا مؤمنة ونفوسا طاهرة أخلصت العمل لوجهه الكريم، وأتقنت السير على دربه السليم ونهجه القويم.

فالتحية كل التحية لأهل القدس المرابطين وعلى رأسهم الشيخ رائد صلاح، ولنساء القدس المرابطات الذين يذودون عن حيض الأقصى في وجه الصهاينة.

التحية للدماء الفلسطينية العريضة التي سالت على مصاطب الأقصى في كل مراحل جهاد ونضال شعبنا وقضيته.

واننا على ثقة تامة بعد التوكل على الله أن شعبنا قادر بإذن الله على تحرير المسجد الأقصى والمقدسات رغم تخلي القادة العرب عن القدس ورغم كل التحديات والمؤامرات.

"ويسألونك متى هو قل عسى أن يكون قريبا"

خلال الحفل الختامي للمخيمات الصيفية المقدسية

د. بحر: القدس جوهر القضية الفلسطينية والقضية المركزية للعرب والمسلمين



عن مسرى رسول الله، داعيا الشعوب العربية والإسلامية للتحرك نصرا للنساء المقدسيات المرابطات في الأقصى، وقال: "إن الاعتداءات في الأقصى وما يدور في الضفة الغربية والاعتقالات السياسية والتنسيق الأمني وحصار غزة كلها حلقات لتركيبة شعبنا الفلسطيني". وأكد أن شعبنا يتعرض لمؤامرات متتالية كان آخرها محاولة تقليص خدمات الأونروا، مشيرا لأن احتضان شعبنا للمقاومة سيكسر كل المؤامرات.

وعلى رأسهم المرابطة زينة عمرو أم رضوان، مشيدا بدور وجهه الشيخ رائد صلاح في دعم قضية القدس ومواجهة كل المؤامرات والتحديات الاسرائيلية. وأشار لأن القدس هي عبارة عن جزء من العقيدة والاسلام والنخوة العربية، منوها لأن شعبنا تواق لتحرير المسجد الأقصى من دنس يهود، لافتا إلى أن الصهاينة يعيشون فسادا في الأرض المباركة فلسطين.

وأهاب بمسلمين الأرض ليهبوا دفاعا

أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر أن القدس جوهر القضية الفلسطينية وهي القضية المركزية للعرب والمسلمين.

وشدد بحر خلال الحفل الختامي للمخيمات الصيفية المقدسية الذي نظمته اللجنة النسائية بدائرة القدس في حركة حماس على أن قضية القدس توحيد كل المسلمين في جميع أنحاء العالم.

ووجه التحية للمرابطات في القدس

خلال لقاءه الطلبة المتفوقين في الثانوية العامة

النائب المصري: الجيل الحالي جيل النصر والتحرير



في كافة المجالات أثناء معركة العصف المأكول، مشددا على ضرورة أن ينحاز الطالب المتوفق الى طريق الصواب والحق وليس إلى الظلال، مخاطبا الطلاب بقوله: "نريدكم أن تشمروا عن سواعد الجهاد، ويجب أن تكونوا متوفقين في حفظ القرآن الكريم ومتوفقين في المحافظة على الصلاة جماعة في المسجد ولا سيما صلاة الفجر".

مقامات اسلامية ووطنية وتربية على نهج المقاومة التي هي الطريق القصير والوحيد لتحرير فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وقال: "تحرير القدس يكون على يد الرجال الذين يحافظون على صلاة الفجر في جماعة ويكتب الله على أيديهم الشرف والنصر والتمكين".

وأشاد ببطولات كتائب القسام وابداعها

التقى النائب مشير المصري مع الطلبة المتفوقين المشاركين في مخيم جيل النخبة الخاص بمرحلة الثانوية العامة والذي نظمته الكتلة الاسلامية شمال القطاع، وذلك يوم أمس الأول بمقر المجلس بغزة.

وأكد النائب المصري خلال كلمة ألقاها أمام المشاركين أن الجيل الحالي هو جيل النصر والتحرير، بما يملكه من

التشريعي ينظم وقفة احتجاج

د. بحر: الأونروا تحولت إلى أداة للضغط على شعبنا البطش: أزمة الأونروا ست



وحث وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية كافة على التصدي لخطة "الأونروا" حيال اللاجئين الفلسطينيين، وإظهار مخاطرها الكارثية وتداعياتها السلبية العميقة على الوضع الفلسطيني الداخلي وأوضاع اللاجئين في الشتات.

كما دعا إلى عقد مؤتمر شعبي عام يضم كافة أبناء شعبنا، فصائليا وحركيا ولاجئين ومنظمات حقوقية وشخصيات دينية ووطنية ومجتمعية، لفصح إجراءات الوكالة التي تمس حقوق اللاجئين، وتداعياتها الكارثية على شعبنا الفلسطيني، منوهاً لأن شعبنا لن يقبل بتمرير مثل هذه المخططات التي من شأنها تصفية قضية اللاجئين وهم عصب القضية الفلسطينية.

ومضى يقول: "في ظل التصعيد الصهيوني الخطير على أقداننا وأسرانا وأبناء شعبنا الفلسطيني تأتي وكالة الغوث لتضاعف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين بإجراءات خطيرة تتنصل فيها من دورها ومسؤولياتها الإنسانية تجاه اللاجئين، ومن بينها حرمان نصف مليون طالب فلسطيني من حق التعليم تحت حجة تأجيل بدء العام الدراسي للعام 2015م، بما يتساق مع مخطط خطير يستهدف قضية اللاجئين، ويؤدي إلى زيادة معاناة شعبنا الفلسطيني وتردي الأوضاع الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وزيادة البطالة والجريمة وانتشار الجهل والتطرف الفكري والسياسي الذي يؤدي إلى تهديد الأمن والسلام الدوليين".

وأشار بحر إلى أنه منذ اللحظة الأولى للأزمة وإعلان "الأونروا" نيتها اتخاذ إجراءات الظالمة بحق اللاجئين تحرك المجلس التشريعي الفلسطيني على مختلف المستويات، وشكل خلية أزمة برلمانية لمتابعة القضية بكافة تفاصيلها وحيلاتها، والعمل على مواجهتها.

وتابع قائلاً: "وفي هذا الإطار فقد تواصل المجلس التشريعي مع جهات وشخصيات عديدة، ومن بينها نائب مفوض عام "الأونروا" السيدة ساندراميتشل التي التقينا بها في المجلس التشريعي، وشرحنا لها خطورة الإجراءات التي تنوي الوكالة اتخاذها، وحذرنا من سوء العواقب والمآلات المترتبة على المساس بحقوق اللاجئين".

ولفت إلى أن المجلس التشريعي الفلسطيني أبرق بعدة رسائل منها إلى السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية، وإلى رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والبرلمان الأوروبي، دعاهم فيها للتدخل لحل أزمة "الأونروا" وتكثيف اتصالاتهم الدبلوماسية مع الدول المانحة من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية والتغلب على مشكلة العجز المالي في موازنة "الأونروا" بشكل نهائي للحيلولة دون حصول تداعيات كارثية على صعيد الوضع الفلسطيني الداخلي.

وأكد بحر أن الأونروا تحولت في الآونة الأخيرة إلى أداة للضغط على الشعب الفلسطيني بهدف تمرير

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن الأونروا تحولت إلى أداة للضغط على شعبنا بهدف تمرير سياسات دولية خطيرة تتعلق بقضية اللاجئين، محذراً من مسعى الأونروا الرامي إلى ترجمة تحذيراتنا إلى خطوات عملية.

وحذر بحر خلال وقفة احتجاجية نظمها المجلس التشريعي بمقره بغزة، بحضور إسماعيل هنية ومشاركة ممثلين عن القوى الوطنية والإسلامية ولفيف من الوجهاء من أن مضي "الأونروا" في هذه المخططات من شأنه إحداث انهيارات إنسانية واجتماعية وصحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، وحدوث انفجار شعبي لا يمكن السيطرة على آثاره وتداعياته بأي حال من الأحوال.

وحمل بحر الكيان الصهيوني، والأمين العام للأمم المتحدة شخصياً، والإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مسؤولية ما يمكن أن ينجم عن هذه الأزمة الخطيرة من آثار وتداعيات وعواقب بالغة السلبية قد تطلل الاحتلال الصهيوني على وجه الخصوص.

وطالب المفوض العام للأونروا بالتراجع عن كل الإجراءات التي تمس حقوق اللاجئين، والسعي لتطوير عمل "الأونروا" بدلاً من تقليصه وإلغاء خدماته الأساسية، كما دعا للتراجع عن تعديل القانون الوظيفي الذي منح المفوض العام صلاحية إعطاء الموظف إجازة بدون راتب دون موافقته الموظفين أو استشارتهم في ذلك.

وقال: "إن على الجهات المانحة الرئيسة للأونروا أن تتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من حيث الالتزام بتقديم الدعم المالي للمنظمة الدولية بشكل دائم ومستمر، وعدم ترك ملايين اللاجئين نهبا للجوع والفقر والمرض وتشريد أكثر من نصف مليون طالب وتركهم عرضة للجهل والفقر والتطرف الذي نشهد مظاهره وآثاره الكارثية في مناطق مختلفة من العالم، وإن كل المقترحات المطروحة لحل أزمة الأونروا ينبغي ألا تغفل أن المشكلة هي مشكلة دولية بامتياز وعلى الأطراف المعنية أن تتحمل مسؤوليتها الإنسانية تجاه اللاجئين الفلسطينيين".

وطالب منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في رام الله بضرورة تحمل مسؤولياتهم الوطنية والسياسية والتاريخية تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم العادلة، والتحرك الجاد على المستويين الإقليمي والدولي بهدف الدفاع عن حقوقهم المشروعة وعدم السماح باستهدافهم وشطب قضيتهم بأي حال من الأحوال.

هذا ودعا جماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان، وفي مقدمتهم اللاجئين في المخيمات الفلسطينية وفي أماكن تواجدهم كافة، والجاليات الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في أوروبا وأمريكا، إلى الوقوف صفاً واحداً في وجه هذه المؤامرة، والخروج في فعاليات ومسيرات شعبية عارمة من أجل إفشال مؤامرة ومخططات الأونروا ضد قضية اللاجئين الفلسطينيين.

الحروب التي شنتها سابقاً على القطاع لذلك جاءت الأمم المتحدة لتقوم بدورها المشبوه في تصفية قضية اللاجئين سواء في لبنان أو سوريا أو في الأردن أو في الضفة الغربية أو في كل مساحة من مساحات المواجهة مع العدو.

وشدد البطش على أن شعبنا لا يمكن له أن يتنازل عن حق العودة إلى فلسطين مقابل جزء من الخدمات الإنسانية تقدم لنا من هنا وهناك، مشيراً لأن الاحتلال يحاول الاستفادة من الظرف الإقليمي الرديء ومما يجري في المنطقة ومن القوة الأمريكية الفاتكة ومن المحاولات الدولية الرامية للتخلي عن المنطقة مقابل الذهاب هناك إلى الصين وإلى شرق آسيا والملف الصيني.

ودعا السلطة الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير بأن تقوم بكل ما عليها على المستوى السياسي والمستوى الإقليمي والدولي لمنع تعسف الأونروا بحق اللاجئين، وهذا يستدعي كذلك تعزيز وحدتنا الوطنية وتعزيز الشراكة الوطنية، كما يستدعي كذلك من

سياسات دولية خطيرة تتعلق بقضية اللاجئين، حتى يكون الشعب الفلسطيني رهينة للابتزاز السياسي والاقتصادي تمهيداً للتصفية قضية اللاجئين وتسويق فكرة الوطن البديل.

قرار سياسي

من ناحيته اعتبر القيادي بحركة الجهاد الإسلامي خالد البطش أزمة الأونروا سياسية بامتياز، وأن الأمم المتحدة تهدف من خلال تلك الأزمة التخلي عن مسؤولياتها في رعاية اللاجئين وتقديم جميع الخدمات لهم.

مشدداً على أن جميع المخططات السياسية التي أرادت التخلص من اللاجئين قد فشلت تماماً، منوهاً لأن المجتمع الدولي يريد لنا أن نقبل "إسرائيل" كدولة صاحبة حق طبيعي بالعيش في المنطقة الأمر الذي لن يقبله شعبنا، مضيفاً أن الأمم المتحدة تقوم بمعركة مباشرة، وجهاً لوجه مع شعبنا بدل من إسرائيل من خلال نيتها تقليص خدمات الأونروا.

وأكد البطش أن دولة الكيان لم تنجح في

ساجا على تقليص خدمات الاونروا

سياسية بامتياز **الهندي:** سواصل الاحتجاجات حتى تتراجع الاونروا عن تقليصاتها



حق ثابت

بدورها قالت رجاء الحلبي في كلمتها نيابة عن الحركة النسائية أن العودة حق ثابت لا تنازل عنه تحت أي ظرف من الظروف، منوهة لأن النكبة قد شردت شعبنا وقطعت أوصاله حتى بات اللاجئين منتشرون في كل مكان في الشتات. مشددة على أن ما يسعى إليه المجتمع الدولي هو إلغاء كلمة حق العودة لهذا الشعب الفلسطيني المشرد من خلال إلغاء كلمة لاجئ، مستدركة بالقول: "من أجل ذلك نقول لا يستطيع أحد أن يلغي كلمة حق العودة فهي ثابت من ثوابت شعبنا البطل".

هذا وحضر الوقفة إسماعيل هنية نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، ونواب المجلس التشريعي، وعدد من قيادات القوى الوطنية والإسلامية، وممثلي دوائر شؤون اللاجئين في الفصائل الفلسطينية، ورئيس اتحاد الموظفين العرب في وكالة الغوث، ومئات الوجهاء والمختابر ورجال الإصلاح والمعلمين، ولقيف من النخب الفلسطينية الراضة لخطة الوكالة لتقليص خدماتها الإنسانية والتعليمية والصحية.

بكثير المشكلة هي إضعاف وكالة الغوث وإضعاف الخدمات المقدمة إلى اللاجئين، نصف مليون طالب فلسطيني سيكونون في الشوارع، وقرابة 22 ألف معلم فلسطيني في الوكالة سيصبحون بلا عمل، أكثر من 700 مدرسة فلسطينية في مناطق الشتات مغلقة، وحوالي 250 ألف طالب من أبناء قطاع غزة المحاصر لن يتلقوا خدمات التعليم الأساسي إذا أقدمت الوكالة على تنفيذ خططها وتقليص خدماتها".

وأشار الهندي لأن الوكالة تسعى لتنفيذ تقليصات كبيرة على خدماتها خلال السنوات القادمة بما في ذلك الخدمات الصحية، منوهاً لأن زيادة عدد الطلاب إلى 50 طالب في الفصل يعني الأمر سيؤدي لإحداث بطالة كبيرة في صفوف الخريجين، فضلاً عن استغناء الوكالة عن عديد الموظفين والمعلمين.

وأضاف الهندي بأن الاتحاد قد أبلغ المسؤولين الأميين بأنه في حالة نزاع عمل مع الوكالة، وأنه مستمر في احتجاجاته الراضة لتقليص الخدمات حتى تعود إدارة الاونروا لرشدها وتعلن عن إلغاء خططها الرامية لتقليص الخدمات المقدمة للاجئين.

القضية مشيراً إلى أنها ليست على المستوى المطلوب لا سيما من سلطة رام الله ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير مطالبا إياها بموقف أقوى على اعتبار أن خطة تقليصات الاونروا تهدف لإنهاء قضية اللاجئين وتوطيئهم. وفي نهاية كلمته طالب الغول جميع المؤسسات الدولية والجهات المعنية بالعمل لإلغاء قرار المفوض العام الذي يمنحه صلاحية منح موظفي الوكالة المعلمين إجازات بدون راتب مشيراً إلى أن ذلك يعتبر خطوة على طريق تشريد أبنائنا وتجهيلهم.

لحظات فارقة

من ناحيته اعتبر رئيس اتحاد الموظفين العرب بالوكالة سهيل الهندي أن شعبنا يمر بلحظات فارقة من حياته جراء تقليص خدمات الاونروا، منوهاً لأن المشكلة ما زالت قائمة ولا زال التحدي الأكبر قائم، مؤكداً بأن الاتحاد ومنذ اللحظات الأولى للأزمة تواصل مع القوى والفصائل ومنظمات حقوق الإنسان في غزة والخارج وأطلع جميع المعنيين على تفاصيل المشكلة.

وقال الهندي: "المشكلة أكبر من تقليص الخدمات

الرئيس أبو مازن أن يدعو الإطار القيادي الموحد لاجتماع عاجل لنبداً خطوات تنفيذ داخلي على أسس من الشراكة والوحدة الوطنية، على أسس التمسك بالثوابت وعدم التفريط بها، وحتى نبداً فعلاً بترتيب البيت الفلسطيني بشكل حقيقي لنواجه كل التحديات ونحن موحدون.

كارثة حقيقية

أما رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية النائب محمد فرج الغول فقد طالب بإزاحة مدير عمليات الأونروا الحالي من منصبه كونه الوحيد من بين زملاءه السابقين الذي تجرأ على تنفيذ مخطط تقليص الخدمات بحق اللاجئين الفلسطينيين الذي من شأنه إحداث كارثة حقيقية بحق اللاجئين، معتبراً ذلك من أخطر الخطوات التي تقدم عليها الوكالة على مدار تاريخها. وأشار الغول لأن نية الاونروا لتقليص خدماتها جاءت بطلب صهيوني واستجابة لضغوطات الاحتلال، واصفاً الخطوة بالسياسية وليست بالمالية، مشيراً إلى أن الأونروا أنشئت بهدف تقديم خدمات للاجئين حتى عودتهم لديارهم التي هجروا منها قسراً.

وانتقد النائب الغول الردود الرسمية تجاه هذه

اللجنة الاقتصادية تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة المالية

جاري الآن إدخال تحسينات فنية ولوجستية داخل معبر كرم أبو سالم كإنشاء معرّش لتسهيل فحص السيارات القادمة بالمعبر، بالإضافة لإنشاء ميزان جديد خاص بالشاحنات الثقيلة، وإنشاء غرف ومكاتب للموظفين والعاملين بالمعبر، كما أوضح الكيالي بأن العمل جاري لزيادة عدد الكادر البشري بالمعبر وعلى وجه الخصوص موظفي وزارة المالية، وذلك بغية سير العمل على أفضل وجه بالمعبر. من جانبهم أثنى رئيس وأعضاء اللجنة الاقتصادية بالمجلس على جهود وزارة المالية في تحسين العمل على المعبر المذكور وتطويره خدمة للمواطنين والتجار، مؤكداً على استعداد اللجنة للتواصل مع الجهات الحكومية والروسية كافة لتذليل العقبات التي يمكن أن تواجه سير العمل في المعبر والعاملين فيه.



الموازنات المالية المقدمة للوزارات والهيئات الحكومية وخاصة الجهات الخدمية والصحية والتعليمية. ونوه الكيالي أن الوزارة اتخذت إجراءات فورية من أجل معالجة الأمور الفنية في معبر كرم أبو سالم، مستدركاً أنه

التحسينات الفنية اللازمة لإنجاز العمل في معبر كرم أبو سالم بهدف استمرار العمل بالمعبر بشكل أفضل. من ناحيته أوضح الكيالي أن وزارته تعمل بكافة طواقمها من أجل تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، ورفع نسبة

القطاعات الخدمية في القطاع بالموازنات المالية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين كالتعليم والخدمات الصحية، وبقية الخدمات الضرورية بالنسبة للمواطن، مطالباً وزارة المالية بضرورة إدخال

عقدت اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي مؤخراً جلسة استماع لوكيل وزارة المالية يوسف الكيالي، حول حركة دخول البضائع عبر معبر كرم أبو سالم ومدى تلبية تلك البضائع لاحتياجات المواطنين من حيث الكم والنوع، وذلك بمقر المجلس التشريعي، وترأس النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية الجلسة التي حضرها أعضاء اللجنة النائبان يوسف الشرافي، وجمال نصال. وأكد عدوان على أهمية الدور الذي تمارسه وزارة المالية فيما يخص المراقبة المالية لمعابر قطاع غزة، مشيداً بالجهود المبذولة من قبل الوزارة فيما يخص توفير الدفعات المالية للموظفين بالوظيفة العمومية بشكل شهري على الرغم من الأزمة المالية الخانقة التي تعانيها الوزارة في القطاع. وتسائل عدوان عن جهود وزارة المالية فيما يخص تزويد

ناقشت حوادث شارع الرشيد

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تعقد جلسة استماع لبلدية غزة



وفي تصريح خاص بـ "البرلمان" أكد النائب أبو راس أن لجنته توصلت لقرارات حاسمة تحد من هذه الحوادث من بينها حواجز ملصق عليها مادة فسفورية بهدف الحد من السرعة، بالإضافة لسرعة تثبيت إشارات مرورية وبيانات فسفورية توضح معالم الطريق، مطالباً جهات الاختصاص بوضع خطة شاملة للحد من ظاهرة حوادث السير، ومتابعة مكاتب تأجير السيارات بما يحقق سلامة وأمن المواطنين.

الحادث المروري مع جهات الاختصاص بعد معاينة مكان الحادث، والتعرف على سبب انحناء الشارع الذي يؤدي لانعدام الرؤية، كما اطلع على تقارير وزارة المواصلات وأجرائات فتح الشارع من جهات الاختصاص، كما اجتمع أبو راس مع عدة جهات ذات صلة بالحوادث والطرق ومنها بلدية غزة، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة المواصلات، وإدارة المرور في وزارة الداخلية، بالإضافة لخبراء بذات المجال بهدف وضع رؤيا للحد من حوادث السير.

البلدية، بدوره أكد النائب مروان أبو راس أن اللجنة ستقوم بمتابعة جميع القضايا المطروحة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها مع جهات الاختصاص.

شارع الرشيد

وفي سياق متصل تفقد مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس شارع الرشيد على شاطئ بحر المدينة، وخاصة موقع حادث السير الأخير الذي أدى لوفاة أحد المواطنين واصابة آخر. وتابع النائب أبو راس أسباب وتداعيات

العديد من القضايا أهمها شكوى سكان شارع الرشيد بمنطقة الصوراني المتعلقة بفتح ممر مشاة في السياج الحديدي الفاصل للطريق، كذلك تم مناقشة أرض الوحدي والتي تنوي البلدية إقامة مشروع عليها، كما ناقش المجتمعون تعامل موظفي البلدية مع البسطات المنتشرة في شوارع مدينة غزة. وقدم وفد البلدية شرحاً حول آخر المستجدات بخصوص المياه والطرق الداخلية والمشاكل التي تعيق عمل

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لبلدية غزة، برئاسة النائب اسماعيل الأشقر رئيس لجنة الداخلية، ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، وبحضور مدير عام الهندسة والتخطيط بالبلدية نهاد المغني، ومدير عام المياه والصرف الصحي سعد الدين الأطبش، ومدير عام ديوان رئيس البلدية حاتم الشيخ خليل. جاءت جلسة الاستماع للاستفسار عن

تسلمت التقرير الربعي الثاني رئاسة التشريعي تشيد بأداء ديوان الرقابة المالية والإدارية

أشادت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني بأداء ديوان الرقابة المالية والإدارية ودوره في تحقيق مبدأ الرقابة والشفافية في المؤسسات الحكومية. وأكدت الرئاسة في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للتشريعي بغزة، مؤخرا أن ديوان الرقابة المالية والإدارية ممثلا برئيسه إسماعيل محفوظ أدى دورا مهما في تحقيق مبدأ تعزيز الرقابة والشفافية في المؤسسات الحكومية. وكان آخر تقرير قد سلمه ديوان الرقابة المالية والإدارية للمجلس التشريعي في الخامس من شهر أغسطس الحالي حول أعمال الإدارة العامة للمكاتب الفرعية وحماية المستهلك في مكتب الشمال بوزارة الاقتصاد الوطني. وأشارت الرئاسة إلى أن الديوان يضع المجلس التشريعي في صورة أوضاع المؤسسات الحكومية من خلال تقارير دورية متعددة، حيث بلغ عدد التقارير التي سلمها ديوان الرقابة للمجلس التشريعي منذ بداية عام 2010 حتى الآن ما يقارب 248 تقريراً تشمل أوضاع الوزارات الحكومية ومجلس الوزراء والبلديات ومؤسسات القضاء وعدد من الجمعيات والمشاريع والمؤسسات الشريطية. وثمنت رئاسة المجلس التشريعي التعاون المستمر بين ديوان الرقابة ولجان المجلس المتعددة، مؤكدة أن التعاون والتنسيق المتواصل بين الديوان واللجان يمكن المجلس التشريعي من القيام بعمله بناء على معلومات وبيانات واحصائيات موثقة، ولذلك بالغ الأثر في تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد.

التقرير الربعي الثاني

إلى ذلك تسلم المجلس التشريعي الفلسطيني، التقرير الربعي الثاني لـديوان الرقابة المالية والإدارية، حيث قام رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية إسماعيل محفوظ بتسليم تقرير ديوانه الربعي الثاني عن العام 2015م، للدكتور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بمكتبه بغزة بحضور عدد من نواب المجلس.

يذكر أن التقرير الربعي احتوي على (31) تقرير رقابي شملت القطاعات المختلفة كان أبرزها قطاع الداخلية والأمن، والصحة والتعليم، والجمعيات الخيرية، بالإضافة للعديد من القطاعات كالقضاء والحكم المحلي والبلديات وغيرها من القطاعات الحيوية.

وأثنى د. بحر على دور الديوان المستمر في الارتقاء بالعمل الحكومي والرقابة للتأكد من سلامة العمل الإداري والمالي في الوزارات والجهات الخاضعة لرقابة الديوان وهو ما نتج عنه تحسين جودة الأداء للوزارات بشكل ملحوظ، مؤكداً على ضرورة استمرار الديوان في عمله وفي المتابعة الرقابية. بدوره أكد محفوظ، التزام كافة الوزارات والهيئات الحكومية التي خضعت للرقابة بتنفيذ معظم ما قدمه الديوان من توصيات في التقارير الرقابية السابقة في مختلف القطاعات العامة.

لدى تأدية واجب العزاء بشهداء رفح د.بحر: تضحيات أبناء شعبنا ستقودنا للنصر والتحرير



الفلسطينية، وقال: "لن نساوم ولن نتنازل عن حقوقنا وثوابتنا ومقدساتنا". وأضاف د. بحر: "إن إسرائيل وحلفائها يفكرون بالقضاء على المقاومة، لكن المقاومة ثابتة قوية باحتضان الشعب لها ودعمه لها وصبره على آلة البطش الصهيوني". وعبر د. بحر عن اعتزازه بالشهداء الذين اعتبرهم أسطورة التصدي والصمود، حيث قدموا للشعب الفلسطيني نموذجاً رائعاً في العطاء، مجددا العهد مع الله ثم مع الشهداء ومع أبناء الشعب على أن تبقى الأوفياء حتى تحرير المسجد الأقصى.

الدولي الانساني، مطالبا بالعمل على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية مع أحرار العالم لتقديم قادة الاحتلال للمحاكم الدولية على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الانسانية في غزة خلال الحروب على قطاع غزة، مبينا أن الجرائم لا تسقط بالتقادم ولشعبنا الحق في مقاضاة الاحتلال في كل المحافل الدولية. وشدد على أن سلاح المقاومة خط أحمر لا يمكن لأحد أن يفرط به، مؤكداً أن المعركة القادمة ستكون معركة تحرير القدس والأقصى بفضل الله ثم المقاومة

قدم وفد برلماني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي واجب العزاء بشهداء عائلة أبو نقيرة في مدينة رفح وزار الوفد المصابين في المشفى الأوروبي، اثر حادث انفجار أحد مخلفات الاحتلال. ولفت إلى أن هؤلاء الشهداء مضوا على طريق النصر والتحرير، مبينا أن شعبنا سيستمر على هذا الطريق ولن يخذل الشهداء والجرحى وكل من ضحى من أجل تحرير فلسطين. وأكد أن الاحتلال ارتكب ومازال يرتكب جرائم بحق الانسانية ومخالفة للقانون

أكدت أن المعبر يحتاج لصيانة شاملة وتطوير اللجنة الاقتصادية بالتشريعي تتفقد معبر كرم أبو سالم وتعد بحل الاشكاليات

الاضطراب المروري الذي يحدث أثناء فتح معبر رفح ودخول شاحنات مواد البناء من الجانب المصري، وذلك بسبب تعارض الشاحنات مع بعضها البعض، وطالب أبو الريش بضرورة تعبيد طريق خاص للشاحنات القادمة من معبر رفح مع فرز موظفين مختصين لمتابعة هذه الشاحنات. وأشاد نواب التشريعي بالموظفين العاملين بالمعبر، مؤكداً أنهم يبذلون جهوداً كبيرة ويتحملون ضغوط العمل رغم قلة الرواتب وعدم انتظامها.

ووعدهم النائب عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية بمتابعة كافة الإشكاليات المتعلقة بالعمل في المعبر مع الجهات المختصة، والعمل على حلها في أقرب وقت ممكن.



المجمدة والأدوية الطبية والبيطرية. واستمع النواب لشرح من مدير عام المعابر رامي أبو الريش حول

مخازن المعبر أكد النواب أن معبر كرم أبو سالم بحاجة لمخزن جديد، إضافة لإنشاء مخزن تبريد خاص باللحوم

من أجل الانتظار بها حتى انتهاء المعاملات. ونوه أعضاء اللجنة الاقتصادية إلى أن أعداد الموظفين في المعبر غير كافية لإتمام مهام العمل نظراً للأعداد المتزايدة من الشاحنات، والضغط المتواصل نتيجة ادخال الاحتلال الإسرائيلي للشاحنات دفعة واحدة مما لا يمكن الموظفين من القيام بالفحص الدقيق ومطابقة ارسالية البضائع الواردة. وأكد أعضاء اللجنة على ضرورة اجراء صيانة لكافة مرافق المعبر وتوفير عمال مساعدون للموظفين العاملين في المعبر، وتوفير أماكن مخصصة لسائقي الشاحنات تقيهم من حرارة الصيف. وفي سياق اطلاعهم على أوضاع

زارت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي معبر كرم أبو سالم التجاري لتفقد أحوال المعبر والاطلاع على آليات العمل فيه. وقام رئيس اللجنة الاقتصادية النائب د. عاطف عدوان وأعضاء اللجنة النواب سالم سلامة ويوسف الشرافي ويونس الأسطل بتفقد مكاتب الموظفين ومخازن البضائع في المعبر، يرافقهم وكيل وزارة الاقتصاد حاتم عويضة ومدير معبر كرم أبو سالم حمدان رضوان. وأكد أعضاء اللجنة خلال اطلاعهم على أوضاع الموظفين العاملين في المعبر ومكاتبهم وغرفهم على ضرورة توفير غرف إضافية نظراً لتكدس مكاتب الموظفين في الغرف، إضافة إلى توفير أماكن للمراجعين